العمارة في مصر (١٩٥٤ – ٢٠٠٠)
محمد الشاهد

قياديّة). وبحلول العام ١٩٥٠، أنشأت اثنان وعشرون شركة أخرى مساكن لموظّفيها. في الثلاثينات، أصبح تأمين المساكن الصحيّة وإزالة المساكن العشوائية أمرين مهمّين، إذ رفع المصلِحون الاجتماعيون صوتهم. فكانت النسبة الكبرى من السكان (٧٥ في المئة عام ١٩٢٧) تقطن في الريف في حالة بؤسٍ شديد. فنُظّمت بعض الحملات لتحسين الوضع الصحي في القرى المصرية، وشُرّعت القوانين في العام ١٩٣٣، وبنى مالكو الأراضي ذوو الفكر المتقدّم قرًى نموذجية، ونُشرت تصاميم نموذجيّة في الكتب وفي المعارض الصناعية. وتأسّست وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٣٩، وتضمّنت دائرةً خاصةً بشؤون الفلاحين، باشرت ببناء القرى النموذجية. وفي السياق عينه، قام حسن فتحي بتجارب أكسبته سمعة عالمية، وهي تجاربُ في عمارة الطوب الأخضر خلال مشروع قريةٍ نموذجيةٍ في بلطيم (١٩٤٠)، الأمر الذي استلهمه من استخدامات الطوب الأخضر في البناء بأريزونا وكاليفورنيا، اللتين تشبهان مصر من ناحية المناخ. وبعد تجارب وأخطاء، نجحت محاولات التسقيف بمادة الصلصال، تبعًا لوسائل نوبيّة. وبدأ فتحي ببناء القرنة الجديدة، التي تمثّل أبرز مشاريعه، وهي مشروعٌ أوّلي لمجتمعٍ مكتفٍ بذاته يقع في شمال مصر. وفي العام ١٩٤٩، كُلّف المُصلِح أحمد حسين والمعماري محمود رياض بمهمّة تصميم مشروعٍ لتوفير السكن للطبقات ذات الدخل المحدود في مصر. وأُلحقت بهذا المشروع مجموعةٌ من الخطوات، منها تأسيس دائرة «الإسكان الشعبي» ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية برئاسة محمود رياض في العام ١٩٥٠. وفي العام ١٩٥١، شرّع مجلس النواب قانونًا يتعلّق بالإسكان المموّل، وهذا بعد استشارة خبراء أميركيين وألمان في صياغته، كما تمّ اعتماد مشروع إسكانٍ اجتماعيٍّ طموح، بدأ تنفيذه في العام ١٩٥٣ ببناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية في ضواحي القاهرة. وجرت بالتوازي مع المشروع تجارب على وسائل البناء والمواد الحديثة الناتجة عن أبحاثٍ أوروبيّةٍ خلال الحرب، منها البناء بالإسمنت الرغوي في العام ١٩٥١، وذلك عبر استخدام مادة «البيتوسيل»، المادة الإسمنتية المسامية التي اخترعها المهندس الفرنسي رينيه فايس. هذا بالإضافة إلى مشاريع إسكانٍ أوّلية، قام بها المعماري الألماني المختصّ هانز سبيغل، بين العامين ١٩٥١ و١٩٥٣.

هذه المحاولات المبكرة للتأقلم مع واقع الفقر ونقص المساكن تبيّن أن المشاريع التي تُنسب عادةً إلى حكم نظام الضباط الأحرار الجديد منذ العام ١٩٥٢ (بما فيها مجمّع ميدان التحرير الضخم)، بدأت في الواقع قبل ذلك، إذ تكمن جذورها في الروح التقدّميّة والإصلاحيّة التي تمتّعت بها مصر عندما خطت أولى خطواتها نحو الاستقلال.

غالبًا ما تُوسم سنوات الخمسينات من القرن العشرين في مصر بانقلاب عام ١٩٥٢، ذاك الذي سبقته احتجاجاتٌ شعبيةٌ ونداءاتٌ بالثورة منذ الأربعينات. وتُنسب، في الواقع، أهميةٌ كبرى للأحداث السياسية الرئيسة فيما يتعلّق بتاريخ العمارة المصرية في القرن العشرين، فتُرجع إليها التأثيرات المباشرة على الأساليب والجماليّات المعمارية وعملية تكوين البيئة المبنية. وفي هذا شيءٌ من الصحّة، بيد أن عوامل أخرى حدّدت النتاج المعماري في تلك الفترة، خاصّةً محاولات المعماريين المستمرّة لكسب المشاريع، على الرغم من التبدّلات السياسية الهائلة.

يعدّ العام ١٩٤٥، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، نقطة البداية في دراسة عمارة ما بعد ١٩٥٢، باعتبار العام الأخير يمثّل نقطة تحوّلٍ رئيسةٍ في العمل التصميمي المصري. فبعد سنواتٍ من الغموض وعند نهاية الحرب، استُؤنفت مشاريعٌ خُطّط لها قبل الحرب وتوقّف العمل بها بسبب قصور الموارد والمواد. وكانت نهاية الحرب وقتًا مناسبًا للبدء من جديد بالنسبة لبعض المعماريين ممّن تمتّع بالخيال والرؤية، كسيّد كريم مثلًا. ووصل كريم إلى حدّ رثاء صمود القاهرة خلال الحرب وتمنّى دمارها، وذلك في مقالٍ نشره بمجلّة الهلال الشهيرة عام ١٩٤٥. فما ابتغاه ذاك المعماري، المخلص للحداثة، هو ورقةٌ بيضاءُ يرسم عليها رؤيته للمدينة المصريّة المستقبلية. وهو لم ينشأ من غايته تلك أن تكون وسيلةً لرفض الماضي والتقليد، بل وسيلةً للإشارة على الوضع المدينيّ المتردّي في القاهرة الكبرى، التي شبّهها بالكائن الحيّ وقال إنها مدينةٌ مريضة.

بالنسبة لكريم والعديد من زملائه، فإنّ العلاقة بين الحداثة والتقليد ليست علاقة تعارض. وقام كريم وآخرون، كتوفيق عبد الجواد ومحمد حمّاد (اللذين عملا معه في مكتبه وفي مجلّة العمارة والفنون، المجلّة المعماريّة الرائدة في مصر منذ ١٩٣٩ لغاية ١٩٥٩)، بتفسير الحداثة المصرية على أنها تطوّرٌ بسيطٌ للتقاليد المتراكمة. ولم يكن كريم وزملاؤه أعداء رموز التقاليد، فلم يدّعوا خلاء نتاجهم المعماري من المرجعية التاريخية. ورأى معماريو الحداثة في مصر، ومعظمهم من خرّيجي جامعة القاهرة، أنّ عملهم يقع في إطار التطوّرات المعماريّة العالميّة من جهة، والتبدّلات الاجتماعية والسياسيّة المحلّية من جهةٍ أخرى. وبالنسبة لهم، لم تكن العمارة في عقود القرن العشرين الوسيطة مجرّد اشتقاقٍ من أعمالٍ أوروبية، وجمالياتها ليست تقليدًا أعمى. ولم يزَ كريم أن تاريخ العمارة هو تعاقب أساليب، بل رصد تطوّر العمارة أولًا من خلال قراءةٍ ماديةٍ للتاريخ، حيث تساهم التقنيات ومواد البناء، بالإضافة إلى المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، بتعيين التصميم البنائي. وبحسب معماريي الحداثة في مصر، فإنّه لم يكن هناك لغةٌ معماريةٌ معينة، ولا بيانٌ معماري، ولا حركةٌ محدّدة، بل أساليب جماليّةٌ مختلفة، تصدّرها في الخمسينات والستينات، ما يمكن تصنيفه بالأسلوب العالمي.

صمّم سيّد كريم مبنى أوزانيان وبرج الزمالك، وتمّ بناؤهما إبّان ثورة/انقلاب ١٩٥٢. المبنيان هما كتلتان ضخمتان من الخرسانة تتّسم واجهتاهما بالمظلّلات. ويتألّف برج الزمالك من شقق دوبلكس تنتهي بشقّة على السطح مرفقةٍ بحديقة. ومبنى أوزانيان في وسط المدينة متعدّد الاستخدامات، ويحتوي على مكاتب وشققٍ سكنيةٍ وشقق دوبلكس وفندق. ينتمي هذان المبنيان، من الناحية الشكليّة، إلى لحظة العمارة العالمية إذ ذاك، حين شيّد اختصاصيّون محلّيّون، من أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ومختلف الأنحاء، مبانٍ مماثلة. وفي مصر، اتّبع سيّد كريم الأسلوب العالمي، مستلهمًا روح العصر، والثقافة والسياسة المحلّيّة أيضًا. ويقع كِلا المبنيان في منطقتين تسود فيهما مبانٍ لمعماريين أجانب من الجيل السابق. واتّسم الأسلوب العالمي، المُعتَمد في مبانٍ صمّمها جيلٌ كريم، بميلٍ كبير للتعبير عن حداثةٍ وطنيةٍ من دون اعتماد الأسلوب الانتقائي، وبدافعٍ قليلٍ لتوظيف بدعٍ أسلوبية معيّنة. ومن جهةٍ أخرى، كانت هذه المباني فخمةً تخصّ الأثرياء، ذلك أن التصميم الحديث لا يعني إلغاء الفروقات الطبقية.

ولعلّ المثل الأفضل في إبراز خصائص المواد بالتعبير الحديث، يظهر في أعمال نعوم شبيب، المعماري والمهندس الإنشائي الذي صمّم برج القاهرة، أهم مَعْلَم في العاصمة المصريّة بحقبة عبد الناصر. وصمّم شبيب المجموعتين الأولى والثانية من المباني المرتفعة في القاهرة بالعامين ١٩٥٤ و١٩٥٨. وعبّرت أعماله عن تنوّع استخدامات مادّة الخرسانة، فاتّصفت مبانيه بالأشكال الخرسانيّة المزخرفة والمُقَوْلبة، كما في هيكل برج القاهرة الشبيه بزهرة اللوتس، وفي البرج السكنيّ الأوّل بوسط البلد، حيث تستحضر المظلّلات في واجهته المشربية، ذاك العنصر الخشبيّ الشبيه بالشاشة، والموجود في القاهرة القديمة.

لا تشكّل هذه المشاريع الإنشائيّة المنفردة سوى أقليةً في البيئة المبنيّة. لكنّ دور الدولة كراعٍ للمشاريع ما لبث أن ازداد أهميةً، فأُدخل العديد من البرامج العمرانية ضمن الخُطط التنموية، وحصل هذا في عددٍ من الدول المستقلّة حديثًا أو دول ما بعد الاستعمار في عالم الجنوب. وتضمّن الجزء الأكبر من هذه البرامج مشاريع للبنى التحتية، كشبكة مياه الشرب، والصرف الصحي، وتوسيع شبكات الطرق والنقل، على سبيل المثال. ومن أولى المؤسّسات التي نشأت بعد عام ١٩٥٢، هي مؤسّسةٌ وطنيةٌ مختصّةٌ بتصميم المدارس في البلاد. وأُنشئت مجموعةٌ من المؤسّسات استجابةً لحاجة الإسكان، فأُمّمت المشاريع السكنية المتعلّقة بالقطاع الخاص، وقامت المؤسّسات الحكومية بإدارتها. التبدّلات السياسية هذه قلّصت دور المعماريين في خدمة الأقلية البرجوازية. وبحلول العام ١٩٦٣، أصبحت مصر موطنًا لأكثر من ١٨,٠٠٠ معماري ومهندس، يعملون عُفلًا من الاسم وفي خدمة المجتمع، كجزءٍ من الجهاز التنموي الذي أنتج العمارة بسرعةٍ غير مسبوقة.